إستطلاع آراء بشأن التوجه الجنسي والهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشباب العربي يدير ظهره للدين والعراقيون الأقرب ظناً بالديمقراطية

لندن - الزمان

أجرت شبكة الباروميتر العربي البحثية استطلاع للآراء في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخلص الاستطلاعاً، الذي شارك فيه أكثر من 25 ألفا من سكان عشر دول بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية في أواخر عام 2018 وربيع عام 2019 إلى وجود طيف واسع من الآراء حول قضايا شتى من الدين إلى حقوق المرأة ومن الهجرة إلى تقبل المثليين جنسيا.

التدين

كشف الاستطلاع أن عددا متزايدا باضطراد من العرب يديرون ظهورهم للدين والتدين.

فمنذ عام 2013 ارتفعت نسبة الذين يصفون أنفسهم بأنهم "غير متدينين" من 8 في المئة إلى 13 في المئة. ويصف ثلث التونسيين وربع الليبيين أنفسهم هكذا، أما في مصر فقد تضاعف حجم هذه المجموعة بينما تضاعف حجمها أربع مرات في المغرب.

وكانت نسبة الزيادة الكبرى بين من هم دون سن الثلاثين من أعمارهم، إذ تبلغ نسبة "غير المتدينين" في هذه المجموعة 18 في المئة.

ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا اليمن، الذي انخفضت فيه نسبة "غير المتدينين" من 12 في المئة في عام 2013 قبيل اندلاع الحرب في البلاد إلى 5 في المئة في عام 2019.

المرأة

خرج الاستطلاع بصورة متناقضة فيما يخص مساواة المرأة، ففي منطقة غير معروفة بتقبلها لمبدأ تمكين المرأة، بين الاستطلاع وجود تقبل واسع لفكرة تولي المرأة مواقع قيادية.

ويساند معظم المشاركين في الاستطلاع في عموم المنطقة حق المرأة في أن تصبح رئيسة للحكومة أو رئيسة للجمهورية في بلد إسلامي. وقال ثلاثة أرباع المشاركين في لبنان إنه ينبغي أن تتمتع المرأة بهذا الحق، ولم تشذ عن القاعدة إلا الجزائر، التي قال أقل من نصف عدد المشاركين فيها إنهم يؤيدون حق المرأة في أن تصبح رئيسة للدولة.

ولكن الأمر يختلف عندما يتعلق بتوازنات القوى في الحياة اليومية، إذ أن أغلبية المشاركين – بما في ذلك معظم النسوة – يعتقدون أنه ينبغي للزوج أن يكون له القول الفصل في القرارات الأسرية.

وتؤمن ثلاثة أرباع السودانيات بذلك، أما لبنان، فقد شهد زيادة طفيفة في نسبة النسوة اللواتي يعتنقن هذا الرأي منذ عام 2017 وتبين أن المغرب هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يرى أقل من نصف سكانه أنه من حق الزوج أن يكون له القول الفصل في المنزل.

المثلية

تتباين درجة تقبل المثلية الجنسية في البلدان العربية المختلفة، ولكنها منخفضة أو منخفضة جدا في عموم المنطقة. ففي صفوف فلسطينيي الضفة الغربية، قال 5 في المئة فقط إنه من المقبول أن يكون المرء مثليا، وحتى في لبنان، المعروف بأنه أكثر تحررا من الناحية الاجتماعية من سواه، لا يتقبل المثلية الجنسية إلا 6 في المئة من السكان.

وفيما يتعلق بالقتل "غسلا للعار"، أظهر الاستطلاع نتائج لا تخلو من غرابة. ففي الجزائر على سبيل المثال، وهو البلد العربي الأول من ناحية تقبل المثلية الجنسية هو أيضا البلد الأكثر تقبلا للقتل "غسلا للعار".

ترامب

بينت نتائج الاستطلاع في كل المناطق التي أجري فيها أن المشاركين يضعون الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، وسياساته الشرق أوسطية في المرتبة الأخيرة في المقارنة بين الزعماء الثلاثة، بينما عبر نصف عدد المشاركين في من المناطق 7 الإحدى عشرة المستطلعة عن رضاهم عن سياسات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، حيال الشرق الأوسط. ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا لبنان وليبيا ومصر، التي فضّل المشاركون فيها سياسات الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على سياسات أردوغان.

عبر واحد من كل خمسة مشاركين في الاستطلاع في كافة المناطق التي أجري فيها عن رغبة في الهجرة، والسبب الرئيسي لذلك اقتصادي بالأساس.

وفي ست من المناطق المستطلعة، يفكر في الهجرة عدد أكبر مما كان الوضع عليه في عام 2013 وقد شهد الأردن أكبر زيادة في هذا المجال، إذ ارتفعت نسبة الراغبين في الهجرة هناك من الربع في عام 2013 إلى النصف تقريبا اليوم.

أما في السودان، فقد انخفضت النسبة ولكنها ما زالت تمثل نصف عدد السكان، بينما تزيد النسبة عن في المئة في كل من الأردن 40 والمغرب. وشهد لبنان واليمن أكبر انخفاض في عدد الراغبين في الهجرة.

بينما لا تزال القارة الأوروبية المقصد المفضل للراغبين في الهجرة، ما برحت تفقد جزءا من بريقها في الآونة الأخيرة. من الذين يبدون رغبة في الهجرة، انخفضت نسبة اولئك الذين يقولون إنهم سيختارون أوروبا مقصدا من 51 في المئة في عام في المئة اليوم. 42 إلى 2016 من جانب آخر، ارتفعت نسبة الذين يفكرون في الهجرة إلى أمريكا الشمالية من 23 في المئة إلى 27 في المئة، بينما انخفضت نسبة الذين يريدون الهجرة إلى دول الخليج انخفاضا طفيفا لتبلغ 20 في المئة.

أما نسبة الذين يرغبون في الهجرة إلى باقي دول المنطقة (عدا الخليج) فقد تجاوزت الضعف لتستقر عند 11 في المئة.

القتل "غسلا للعار" مقبول أكثر من المثلية الجنسية

سبة المشاركين الذين يرون الممارسات أدناه بوصفها مقبولة

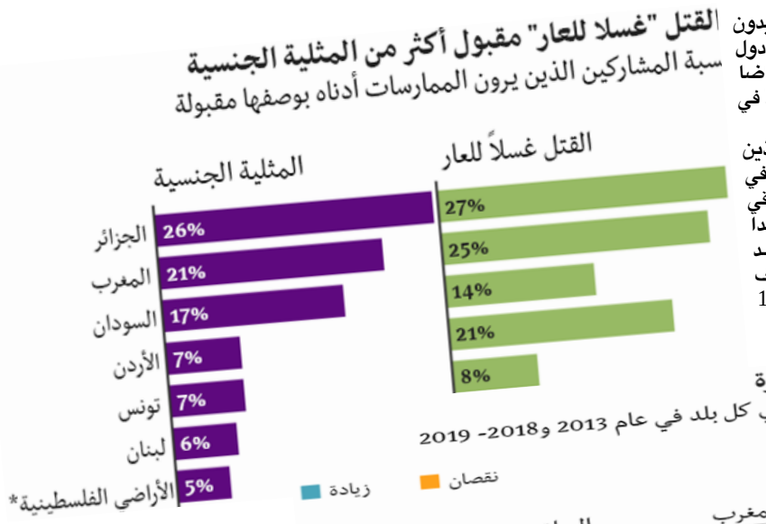

أعداد متزايدة تفكر بالهجرة

سبة الذين يفكرون بالهجرة في كل بلد في عام 2013 و2018- 2019

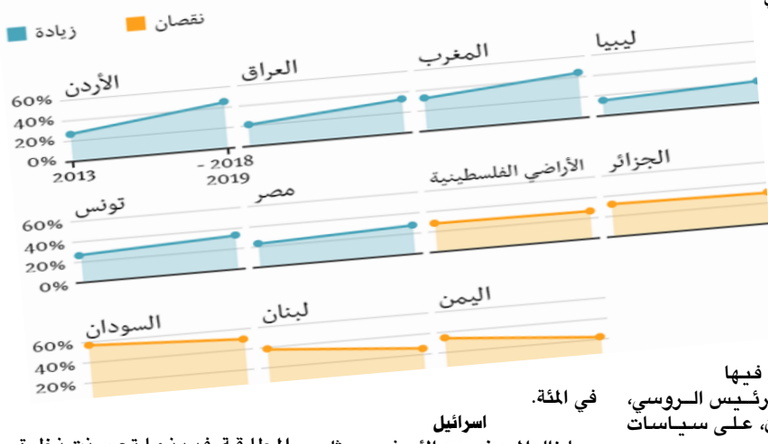

إسرائيل

ما زال الموضوع الأمني يمثل هاجسا في مناطق عديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويضع المشاركون في ست مناطق إسرائيل على رأس قائمة التهديدات لاستقرار مناطقهم وأمنها الوطني. ولا سيما في المناطق المتاخمة لاسرائيل مثل لبنان والأراضي الفلسطينية.

وتنطبق هذه القاعدة أيضا على سكان المناطق المجاورة لإيران، إذ قال معظم العراقيين واليمنيين إنهم يرون إيران على أنها مصدر التهديد الأكبر.

وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية في حجم التهديد الذي تمثله للمنطقة تتبعها إيران.

الديكتاتورية

توصل الباروميتر العربي في عام 2013 إلى أن سكان الجزائر والأردن والعراق هم الأكثر ترجيحا لاعتبار بلدانهم أقرب إلى الديمقراطية من الديكتاتورية.

ولكنهم غيروا آرائهم بحلول عام 2019 فقد أصبح الجزائريون أكثر تشاؤما إذ لم ير إلا ربعهم بأن بلدهم بلد ديمقراطي. والجزائريون، حالهم حال الدولتين التاليتين في هذه المقارنة وهما ليبيا والسودان، شهدوا اضطرابات سياسية أو حربا أهلية في الأشهر التي تلت اجراء الاستطلاع.

ويروي هذا المخطط قصة السياق الزمني لهذه الظاهرة، وليس الأرقام المطلقة. فبينما تحسنت نظرة المغاربة إلى بلادهم، من المفيد الأخذ بعين الاعتبار أن 50 في المئة منهم يعتقدون اليوم بأن المغرب أقرب إلى الديكتاتورية منه إلى الديمقراطية.

من ناحية أخرى، ترى غالبية المصريين أن بلادهم تسير صوب الديمقراطية، وهو أمر قد يجده عديدون غريبا إذا أخذنا في الحسبان شكل نظام الحكم هناك حاليا.

ولكن الاستطلاع السابق أجري في أواخر عهد الرئيس السابق محمد مرسي عندما اعتبر 13 في المئة فقط من المصريين بأن بلدهم بلد ديمقراطي. ولذا فهذه الزيادة كانت من الأساس منخفضة للغاية.

معلومات

استُطلعت في البحث آراء 25,407 أشخاص وجها لوجه في 10 دول عربية اضافة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأجرى البحث أكاديميون يعملون لحساب الباروميتر العربي، شبكة البحوث التابعة لجامعة برينستون والتي تعمل بالتعاون مع جامعات ومؤسسات بحثية محلية في المنطقة.ويجري الباروميتر العربي استطلاعات كهذه في المنطقة العربية منذ عام 2006 .ويعد استطلاع 2019-2018 هذا الأكبر الذي يجرى في المنطقة على الإطلاق قياسا بعدد المشاركين وعدد الدول التي شملها، كما يعد الأعمق من ناحية شمولية الأسئلة التي طرحت على المشاركين.وقد أجريت المقابلات مع المشاركين، واستغرق كل منها دقيقة باستخدام الحواسيب45 اللوحية من قبل باحثين في أماكن تتمتع بالخصوصية.

كما اختير المشاركون في الاستطلاع عشوائيا باستخدام أساليب وسياقات علمية رصينة تضمن تمثيلهم لمجتمعاتهم.

وكانت أغلبية الأسئلة التي طرحت على المشاركين أسئلة ذات خيارات متعددة، ولكن كانت هناك أسئلة مفتوحة أيضا.

شمل الإستطلاع البلدان العربية حصرا، ولذا لم يشمل إيران أو اسرائيل (إلا أنه شمل الأراضي الفلسطينية المحتلة).

وغطى الاستطلاع معظم الدول العربية ولكن ليس كلها، فعلى سبيل المثال رفضت عدة حكومات خليجية السماح باجرائه بشكل نزيه وكامل.

ووصلت النتائج الخاصة بالكويت متأخرة، ولذا لم يتسن لبي بي سي عربي إدراجها في النتائج النهائية.

ولم يشمل الاستطلاع سوريا لصعوبة الوصول إلى السكان وصعوبة ضمان عينة تمثلهم بشكل عادل.

علاوة على ذلك، طلبت حكومات بعض من الدول العربية شطب بعض الأسئلة.

وأخذ المستطلعون هذه الاستثناءات في الاعتبار عند إعداد النتائج النهائية، إذ أشاروا إلى القيود التي اضطروا إلى الالتزام بها بشكل واضح.وعمد المستطلعون إلى توجيه بعض الأسئلة بطريقة غير مباشرة ومختلفة لتجنيب المشاركين الإجابة بشكل مباشر عن أسئلة قد تعد غير قانونية أو محرمة، فعلى سبيل المثال، الأسئلة المتعلقة "بجرائم غسل العار" أو المثلية الجنسية صيغت على شكل قائمة اختيارية.

نظرة إلى اسرائيل على أنها مصدر التهديد الأكبر

سبة الذين قالوا إن اسرائيل تمثل أكبر تهديد

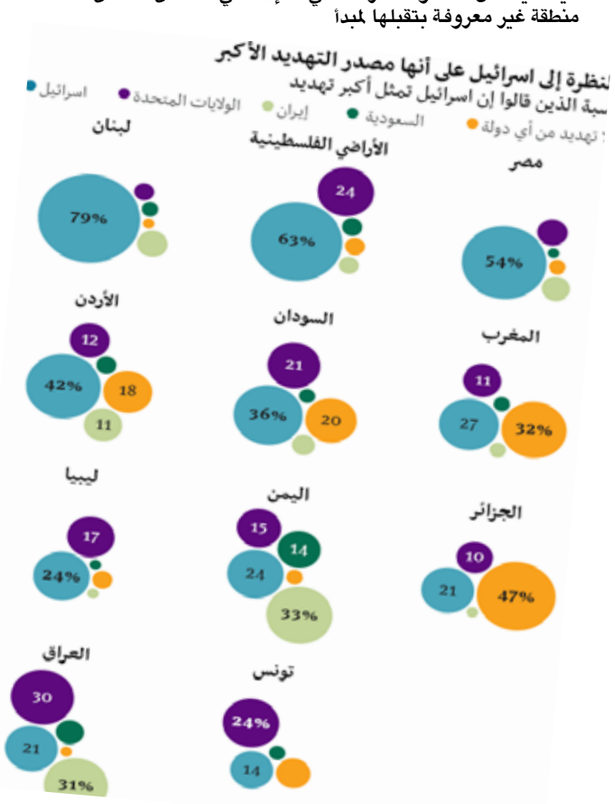

النيات الطيبة وحدها لاتكفي لقيادة البلد

الساحة السياسية العراقية بما تحتوي من كم هائل من التناقضات والمشاكل والاختلافات الفكرية والسياسية والأجندات المتنوعة يجعل أمر قيادة المشهد السياسي صعب للغاية ويحتاج مواصفات خاصة يجب أن يتمتع بها من يتصدر للمناصب القيادية وخاصة منصب رئيس مجلس الوزراء بوصفه المنصب التنفيذي الأول في الحكومة العراقية لامتلاكه معظم الصلاحيات الهامة وحسب ماجاء به الدستور العراقي مابعد عام 2003،ولعل المتتبع لما يجري في الساحة العراقية منذ عام وحتى الآن يعرف بشكل لا لبس فيه بأن هناك عاملين مهمين أثرا 2003 بشكل واضح على أداء الحكومة ومؤسساتها وهما (التدخلات الخارجية وحجم الفساد الكبير) وكلاهما لايقل عن الآخر تأثيراً على كل مايجري في البلد من تناقضات وترد في استقراره من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. لو أردنا بايجاز متابعة وتحليل أداء السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور عادل عبد المهدي خلال الاشهر التي تولى فيها المنصب لوجدنا ان مايحمل من نوايا طيبة في نفسه وأعلن عنها في عدة مناسبات ومن خلال برنامجه الحكومي الذي قدمه الى قبة البرلمان لوجدناها لاغبار عليها وانه لو تم تنفيذ نصفها لكان العراق بألف خير،ولكن لو قارنا بما جرى خلال هذه الفترة على أرض الواقع لوجدنا الأمر مختلفاً جداً لأن النيات الطيبة وحدها لاتكفي،وكما قلنا بأن البلد يحتاج الى رئيس وزراء يتمتع بصفات خاصة أهمها الحزم والقوة ليتمكن من الوقوف ثابتاً أمام كل التدخلات الخارجية والاقليمية التي تغلغلت بشكل واضح في القرار السياسي العراق ولكي يحقق ذلك عليه أن يستغل كل فرصة لبناء استقلالية تامة في القرار العراقي داخلياً وخارجياً لكي يوصل البلد الى برّ الأمان وكذلك يحتاج أن يتعامل بحزم مع مافيات الفساد التي نخرت الاقتصاد العراقي ونهبت ثرواته،ولكن ماحصل في أداء السيد عبد المهدي منذ استلامه السلطة في الخامس والعشرين من اكتوبر عام وحتى الآن لا يجعلنا نستبشر بأي خير حيث مرّت ثمانية أشهر2018 ولم يتمكن من حسم أهم ملف وهو استكمال تشكيلة الوزارية حيث لم يتمكن أن يقف أمام رغبات ومصالح الكتل السياسية التي تتصارع على المناصب .

أما قضية التعامل مع العامل الثاني وهو الفساد فلايخفى على أحد أن السيد عبد المهدي بدأ عمله بخطوة رائعة استبشرنا بها خيراً وهي تأسيس (المجلس الأعلى للقضاء على الفساد) والذي ترأسه شخصياً وأعلن عن نواياه الطيبة بالعمل الجاد على محاربة الفساد والقضاء عليه وانه سيتخذ خطوات حقيقية في هذا الملف الحيوي الذي أرّق العراقيين طوال أكثر من ستة عشرة عاماً،ولكن تمر الشهور ولم نحصد من هذا المجلس نتائج هامة وكبيرة في ملف مكافحة الفساد الذي استشرى بالبلد وفي جسد كل المؤسسات العراقية بشكل مخيف و أصبح ظاهرة علنية وثقافة سائدة لايمكن اخفاؤها والتغاضي عنها. لانريد أن نتشاءم في طرحنا ولكن من منطلق حبنا للوطن وحرصنا على وحدته ومستقبله نرى بأن الدكتور عادل عبدالمهدي ليس هو الشخص المناسب لايصال البلد الى برّ الأمان،وبما تقدم من خطوات متواضعة وبطيئة في أداء الاشهر الثمانية من عمر الحكومة وغياب للحسم والقوة المطلوبة يجعلنا نستيقن بأنه لن ينجح في مهمته ولن يتمكن من احتواء الكتل السياسية بخلافاتها الكبيرة ولن يتمكن من ضرب مافيات الفساد التي تتمتع بخيرات البلد علناً وأرى أن بوادر اجباره على تقديم استقالته من منصبه تلوح في الأفق القريب.

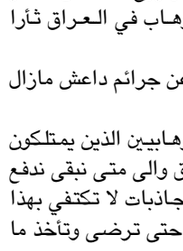

رائد الهاشمي

بغداد

منصة النحر

منذ خمس سنوات وفي حزيران تحديدا شهدت مدينة تكريت مجزرة بحق الانسانية،اغتيلت فيها طموح واحلام الشباب وهم يأملون بمستقبل خال من حروب ،لم نجن منها سوى الاهات والويلات والدموع التي لا تجف ،لقد انتهت حياة هؤلاء بأسلوب بشع تقشعر له ابدان الانسانية جمعاء ،اذ قامت قوى الظلام والتكفير (داعش) بأعدام مئات من الابرياء وبطرق وحشية لا تمت للاسلام بصلة .

كلاب تنهش ألاجساد في أبشع حالات القتل عبر التاريخ .. وقع الصدمة لايزال في اذهان العراقيين في كل عام وذكرى تمر ،اسر الضحايا التي لا تمتلك حتى قبورا لابنائها او شيء يدل على ان بعضهم ما زال على قيد الحياة يأملون عودة ابنائهم ولكن يبقى الامل والانتظار قاتلاً،تلك الجريمة يندى لها جبين الانسانية وشاهد على ما فعله الارهاب .

مؤامرة نفذتها دول بأدوات محلية لا تعرف الرحمة او الشفقة سوى سفك الدماء ،مأجورون قطعوا رؤس الشباب في سبايكر والموصل وديالى ونينوى ومدن عربية اخرى ،جاءوا لكي يتراقصون على جراحات الوطن بحثا عن الدمار بالوحشية التي يستخدموها ضد البشر.

دماء زكية سالت وامتزجت بنهر دجلة في وضح النهار حيث يستنجدون لخلاصهم ولكن لا عين ترى ولا اذان تسمع .. ما الذنب الذي اقترفه هؤلاء الباحثون عن لقمة عيش وهم ينتظرون رحمة الجلاد للافراج عنهم عن تهمة لم يرتكبوها سوى تصفية على الهوية (العراقية) وليست المذهبية .

ويبدو ان ما حدث دبر بليل و خلف كواليس مظلمة عكست حقيقة ما جيش في الصدور وما خطط له خلف الأبواب المغلقة .خطوة اقدم عليها الارهابيون من مسلسل طويل للقتل والتدمير وحرق الارض وسبي النساء والعباد .

ان المراهنين على رجوع الطائفية خسروا لان الشعب قال كلمة الفصل في معركته ضد الارهاب برغم الدمار الذي حدث ونزوح الاف من الاسر الا ان الهزيمة كانت مدوية وسحق روؤس الارهاب في العراق ثأرا لشهدائنا الابرار.

لكن اتساءل هل يعقل ان الفريق الدولي للكشف عن جرائم داعش مازال يبحث عن الادلة لتجريم هؤلاء القتلة ؟ !

ام ان هناك دولا لا ترضى بأجراء محاكمات للارهابيين الذين يمتلكون جنسيات مختلفة ،لماذا الاستخفاف بالدم العراق والى متى نبقى ندفع ثمن صراعات لاشأن لنا بها ،بيد ان هذه التجاذبات لا تكتفي بهذا القدر من القتل والتشريد وتستمر بزهق الارواح حتى ترضى وتأخذ ما ترنو اليه.

حسنا فعل رئيس الجمهورية برهم صالح بتبني مشروع قانون حقوق سبايكر،حيث كانت لهذه الخطوة جزء من الوفاء لذوي الضحايا الذين قدموا ارواحهم الطاهرة ودماءهم الزكية فداء للوطن ،لكن نحتاج الى التسريع بخطوات قراءته في مجلس النواب من اجل ضمان حقوق واستحقاقات الضحايا الذين عانوا لسنوات من التهميش والاقصاء .

التفاتة الرئيس صالح عكست صورة ايجابية عن الدور الاساسي للمسؤول في الدولة ،وهو احتضان المنكوبين واصحاب الحقوق من الشهداء وغير الشهداء الذي يعانون الابتزاز لانجاز معاملاتهم ،كون التعامل مع هذه الكارثة الإنسانية الخطيرة التي حدثت خلال السنوات الماضية يخفف الم اسر الضحايا ضمن الواجب الوطني والإنساني الذي يحتم على اي مسؤول متابعة قضايا حساسة بكل جوانبها وتعويض العوائل المفجوعة بأبنائها من باب رد الجميل.

قصي منذر

بغداد

تذكارات

هاشميان وسعودي ومصري المرشحون لعرش العراق

طارق حرب

بغداد

بعد دخول الانكليز الى بغداد واحتلالها سنة 1917 وطرد العثمانيين بدأ التفكير في وضع رئيس لدولة العراق واستمر حتى تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق وجرت اجراءات التتويج في قشلة بغداد يوم 23/آب /1921 اذ خلال السنوات السابقة تدوولت عدة أسماء بالاضافه الى اسم الامير فيصل بن الملك حسين ملك الحجاز وقائد الثورة العربية ضد العثمانيين ومن الاسماء التي تم تداولها الامير عبدالله بن الملك حسين شقيق الملك فيصل قبل أن يصبح اميراً على شرقي الاردن وبعد تعيين الامير فيصل الاول ملكاً على سوريا لكن بعد أن رفض الفرنسيون استمرار الملك فيصل على سوريا تغييرت الامور اذ اتجهت الانظار الى أن يكون الملك عبد الله على الاردن ويكون شقيقه الاصغر الملك فيصل الاول ملكاً على العراق ومن الاسماء التي تم تداولها الملك السعودي ابن سعود والقصد من ترشيح ابن سعود نفسه لكي يقطع الطريق على أبناء منافسه في الجزيرة العربية الملك حسين من الوصول الى عرش بغداد ولكن لم يجد نفعاً كونه أخفق في مسعاه لأسباب دينية معروفة تتعلق بالتطرف الذي يوافق عليه ابن سعود خاصة ان السعوديين أغاروا عدة مرات على الاراضي العراقية على العشائر والاماكن المقدسة في النجف وكربلاء وكان هنالك المرشح العثماني لعرش بغداد وهو الامير برهان الدين أحد أحفاد السلاطين العثمانيين، خاصة وان هنالك البعض في بغداد من يقول بعودة العثمانيين الى حكم بغداد ولكن رفض هذا الترشيح لأن الاتجاه هو أن يكون حاكم العراق من العرب وليس العثمانيين وكان هنالك مرشح مصري لعرش بغداد امير من أسرة الخديوي التي كانت تحكم مصر وقتها ولكن لم يروج له ليكون على عرش العراق وان ذكر أسمه كاحد المرشحين في تلك الفترة وكان من المرشحين لعرش بغداد الموصلي هادي العمري من الاسرة العمرية في الموصل وهذا فشل في مسعاه على الرغم من ان الكثيرين من أهل الموصل يوعيدونه ولكنه بلا تأييد في بغداد وسائر العراق وكانت قضية الموصل التي لم تحسم سبباً آخر وراء ذلك والعجيب ان عبد الهادي العمري ترك العراق وذهب الى تركيا ولم تمض سنوات حتى تم تعيينه وزيراً في تركيا في عهد أتاتورك وأما البغدادي الوحيد الذي تم ترشيحه وكان مرشحاً قوياً هو السيد عبد الرحمن النقيب من العائلة الكيلانية البغدادية المعروفة والذي كان أول رئيس وزراء للعراق بالحكومة التي شكلها سنة 1920 اذ كان له القدح المعلى من بين المرشحين لعرش بغداد كونه رئيس وزراء أي الحاكم في بغداد ولعلاقته الطيبة مع الانكليز ولكن تقدمه بالسن واعتلال صحته وعدم وجود شخص لائق يخلفه بعد وفاته جعلت بريطانيا تصرف النظر عنه واما الشخصية البصرية فهو ابن البصرة طالب النقيب وهو من وجوه البصرة المعروفة وكان من أبرز المرشحين المحللين لمقدرته ونشاطه وتاثيره اذ شرع في الاشتغال من أجل الوطنية العراقية وقدم خدمات قيمه للحلفاء في اثارة العرب ضد العثمانيين وحاول استغلال منصبه كوزير للداخلية في أول وزاره وصار يبذل المال لمشروعه حتى يذكر طالب مشتاق انه عرض مبلغاً كبيراً على أحد أصحاب الجرائد في بغداد لأجل عدم ذكر اسم الملك فيصل الاول لكن صاحب الجريدة رفض ذلك وقام بجولة في مدن الوسط والجنوب للترويج لمشروعه وفي ذلك قارب في الدعوة الى استعمال العنف لاخراج الانكليز من بغداد تحقيقاً لمطامحه الشرقية وكان له أتباع يفضلون الموت من أجله.

القاء قبض

وأبدى معارضة شديدة للأنكليز مما أدى بالمندوب السامي البريطاني الى القاء القبض عليه ونفيه الى خارج البلاد.

أما الكعبي الذي كان أحد المرشحين للعرش فهو الشيخ خزعل أمير المحمرة تلك الشخصية المعروفة على مستوى دول المنطقة والدول الاجنبية ذات المصالح في الخليج العربي ووجه كتاباً رسمياً الى المندوب السامي البريطاني خاصة وانه لقي بعض التأييد اولا من المرجعيه لكنه أخفق بعد الاتجاه نحو الملك فيصل الاول ووالي بشت كوه الشيخ على مناطق (اللر) وهي أغلب الاراضي التي تفصل بين ايران والعراق والذي تتبعه عدد من العشائر وهو وان تردد اسمه كأحد المرشحين لكنه سرعان ما تم نسيانه وكان نصيب الاغا خان أمير الطائفة الاسماعيلية التي ترجع الى اسماعيل بن الامام جعفر الصادق ولكن تم استبعاده لكونه غير عربي كذلك كان هنالك اتجاه لاقامة جمهورية في العراق وليس نظام حكم ملكي وكان يغذي هذا التيار الجمهوري الانكليزي جون أو عبد الله فيلبي ومن العراقيين الذين طالبوا بالنظام الجمهوري توفيق الخالدي الذي أصبح فيما بعد وزيراً للداخلية والذي أغتيل بعد ذلك.

استقلال تام

غير ان الاتجاه الى جعل الملك فيصل بن الملك حسين ملكاً على العراق خاصة وان بعض علماء الشيعة نادى بأن البلاد سوف لا تقتنع بغير الاستقلال التام برعاية أحد أنجال الشريف حسين ويقصدون بذلك الملك فيصل الاول حتى سرت شائعة بأن الملك ينتمي سراً الى الشيعة كما يقول ايرلاند في كتابه عن العراق في تلك الفترة. وأيد عدد كثير من الانكليز في بغداد الملك فيصل بما فيهم مستشار وزير العدل والسكرتير الشرقي والشخصي والمس غير ترود بيل الشخصية الثانية في بغداد واللجنة المشتركة في لندن وماورد في مؤتمر لندن والمستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية وكذلك الاستفتاء الذي تم اجراؤه في المحافظات العراقية والرسائل من العراقيين الى الملك للحضور الى بغداد للتتويج وهذا ما حصل حيث اتجه الملك فيصل من مدينة جدة السعودية الى مدينة البصرة على الباخرة الانكليزية مصطحباً معه بالاضافة الى حاشيته وسكرتيره الانكليزي وتحسين قدري ورستم حيدر خمسة عراقيين هم السيد محمد حسن صدر الدين ومحسن أبو طبيخ وعلوان الياسري ورايح العطية ويوسف السويدي وتم التتويج يوم 23/آب/1921.

صورة: من اليسار بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني وحسين افنان سكرتير مجلس الوزراء ثم كورنواليس مستشار للملك والملك فيصل الاول من اليمين الامير زيد بن الحسين واخيراً الجنرال هالدرن القائد العام للقوات البريطانية في العراق